



لن يتوقف الا بعد قيام اسرائيل بمحاكمة هؤلاء أمام القانون الاعمال التي يقوم بها مجلس مستوطنات الضفة الغربية جريمة منظمة

حول عملية تصليب وخداع، ومع ذلك فقد وقع على تلك الشيكات، بل هناك حديث يدور عن عمليات تزوير وخداع بحق كبير ما يعني ضرورة اجراء التحقيقات اللازمة في هذا الامر.

مرآب الدولة يشير الى ذلك في تقريره السنوي الرابع من ذلك، ويورد مثالا على هذه الاعمال، فهو يشير طلبا مخالفة للقانون، بل ان بعضها كان مخالفا لأوامر عدم تسليم وان صدرت بعدها، ومع ذلك فلم يتم توقيف أحد ولم يعاقب أي شخص بسبب ذلك.

المشكلة التي تواجهها سلطة القانون لا تتمثل فقط بوجود هذا الغفر في أعلى قمم التلال، بل انه يمثل في هذا الإطار الفاعل والنشط تحت غطاء حماية الجهاز الحكومي نفسه، فهناك عشرات المنظمات والجمعيات والشركات والشركات الفرعية ذات الارتباطات الوثيقة بمستوطنين من التي تنتقل الاموال فيما بينها وتقلع العمال الزميين للعمل والى في اغلبها لها علاقة بغير خريزية الجمهور والدولة، وفي نهايتها تتمثل كل المنظمات غير القانونية، في احوال خطيرة كثيرة، فان نفس هذه العناصر ذات الارتباط بها او التي تعطيها وفي الشروع الذي ينفذ هنا أو هناك هو نفسه الذي يطلب الرخصة وهو الذي يصدر هذا الرخصة، وهو المسؤول الضريبة ويعرف كيف ينفقها، وهو المبادر الشخصي الخاص وهو الجهة التي تتعاقد مع هذا المبادر الشخصي، وفي بعض الاحيان يكون هو نفسه في جميع هذه الصور، وهكذا تمت مشروعية هذه الاعمال، مستوطنة عمونة ليست المرص، بل انها ليست أكثر من أعراض جانبية، لذلك فان عدم مدد من البيوت مهم، ولكن مثل هذه البيوت سوف تبني بسرعة، والمرض بالاساس هو تسريب الاموال الحكومية اللازمة لهذه الاعمال بصورة غير قانونية وتسلب واستيلاء عناصر إجرامية منضبطة على هذا الجهاز العام، وأن مستطرق الفساد والرشوة في الضفة الغربية سوف يخطف فعندما تتم محاكمة هذه العناصر الإجرامية المنظمة، وعندما توضع الجبهود ملاحقة المتاجرين بالنساء وليس الاموال فقط.

دور ليفي
مؤسس حركة «من أجل اتصال»
2006/2/2 (معاريف)

عليهم ان يفهموا ان عهد الاستيطان انقضى زمنه وأن لهم دورا أهم في المجتمع

تطبيق القانون ساعد في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين قوى الأمن والمستوطنين

ومسايان من هذا الجمهور الذي جرحه بكلامه، كما يجرح الحب خائب الامل والذي يشعر بالخيبة، والذي يشعر بالخيبة، والذي يشعر بالخيبة، والذي لا يجب عليه ان يرضي على هدي شارون في كل شيء وفي كل قضية بحرص ديني، يستطيع ويجب عليه ان يقيم حوارا صادقا، ومعبدا مع هذا الجمهور وان يبرع اعمال الغتصاب الخطة التي تجري عليه في علاقته بالدولة ومؤسساتها، سيكون ذلك صعبا، لكن الزعامة لا تمنح بالهمات السهلة خاصة.

الجمهور الديني الوطني ايضا لا يجب عليه ان يلف نفسه بشعور الامانة والعدائيه، بل عليه ان يشارك في الحوار الوطني، وان يفهم انه قد مضى الوقت الذي كان فيه اليمين الجذرية للعلم السياسي، وان يعبر عن آرائه بصفاة ذهن، وان يشارك في الحداية العامة من خلال استغلال الحرية التي تمنحها الديمقراطية ولا يحصر على القانون، وعليه ان يفهم في الاساس ان له مهمة جلية جدا في المجتمع الإسرائيلي، اخطر كثيرا من مشروع الاستيطان الصحيح مصيره غامضا.

امنون دنكر
رئيس تحرير الصحيفة
2006/2/2 (معاريف)

لأن الليكود والعمل لا يستطيعان تشكيل حكومة قائمة بقواهما الذاتية خطوط أولية للحكومة القادمة:

وزارة المالية لليكود ووزارة التربية والتعليم للعمل

ألقا بوظائف كاملة، وأن الاقتصاد الإسرائيلي يمر الآن في عمق مرحلة جراحية من أجل الشفاء، حيث هو في مرحلة الانتقال من الخصخصة إلى الاعمال، فيذه عملية طويلة طويلا، ولكن لا يجوز أبدا التوقف عنها أثناء اجراء اجرائها لأن نتائجها تقريبا بدأت تظهر، والمجتمع الإسرائيلي يسير نحو حالة أكثر وضوحا وصحة، لذلك لا يجوز أن تضم الحكومة القادمة حزب اليمين المتدين والذي يعتبره هو الأكبر وهدفه الأول هو إعادة الخصخصة والهيروم من العمل.

الوظائف الاجتماعية في الدولة يجب استنادها الى تاريخ العمل، فقد التزم الحزب في هذا الاسبوع أمام نخبة بنائه سيسطيل ويحتفظ لنفسه بحقيبة التعليم والثقافة في أي حكومة يكون فيها، والتعليم، كما نعرف، مرض ايضا، فعلايات الولاة-الطلاب سيئة، والفرارق كبيرة جدا، وأن مهمات التعليم تمر في حالة سيئة للغاية وتعيش أزمة، وهي ازمة لا تمنع مجرد موزانة صغيرة فقط، ونحن نعرف ان تلك تكلفة تعليم طلاب في اسرائيل الغربية، وتلك التكلفة التي تُصرف على نظيره في الدول الغربية، ولكننا نتحدث عن جهاز مسرف، وهو فرط في ويفتر للادارة السليمة، ونحن نعرف أن مدير مدرسة ما لا يستطيع تحسين وضع معلم جيد يعمل عنده، ولا ان يدفع له ما يناسبه، لذلك فهو يستعين بمعلم غير جيد، لكي يرضي بذلك الأمر.

وتحت الثقافة والتعليم وهو الذي سيحدد «كيف ستعلم هذه الدولة اولها»، للرجال القادمة، وهو الذي سيقف سياسة انهاء الفوارق في التعليم والادب المعرفه، ويقضي ايضا على سياسة الفوارق في الاجور في جهاز التعليم، وسياسة تنحيز لبعض في التعليم وعلاج التمييز، من امراضه، وضعه كحصة لمديرين ان يحققها، وهذه لا شك المهمة الاجتماعية الأكثر عمقا وحاجة في المجتمع الاسرائيلي.

نخميلا شترنسر
كاتب في الصحيفة
2006/2/2 (هارتس)

انها «مستوطنة»، وأن مجرد هذا التصنيف يعتبر غير قانوني وأنه لا يوجد في المخططات الرسمية لهذه المنطقة وجود لثل هذه المستوطنة، وبذلك فانها ليست منطقتا يمكن نقل المساعات المالية اليها، كما أن مجرد عمليات الاستيلاء على الأراضي في عمونة كان عملا غير قانوني وليس ضمن خطط تطوير الأراضي، وأن تلك الأراضي مروهونة لأقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، بل انهم يعملون بوضوح على خرق هذا القانون، وأن المبررات الايديولوجية لذلك تزيد الأمر سوءا وتجعله أكثر فظاظة.

الشباب يستطيع تعاطي المخدرات في منزله، وقائد وحدة مكافحة المخدرات لا يستطيع المتاجرة بها حتى وإن كان من مؤيدي مشروعتها وبعوت مؤيدا للحد من النبات الاخر.

رئيس مجلس محلي أو رئيس مجلس اقليمي لا يمكن وصفه بأنه رجل عادي وسلوكه شخصي وأنه يمكنه توسيع «شرفته» في البناء دون ترخيص، وهو يفعل ايضا منصب رئيس اللجنة الخاصة بالتنظيم والبناء، وهو المسؤول عن الجهاز الخاص بالاحقة القانونية والتي توظف موظفين مدنيين يعملون على مراقبة وملاحقة البناء غير المرخص.

وكريش اينذا المجلس فهو المسؤول عن كيفية ادارة صندوق مالية المجلس وتصريف شؤونته بصورة صحيحة. على سبيل المثال، فإن المسؤول عن الشركة الحكومية الخاصة بتطوير منطقة بنيامين، يكون المسؤول المباشر عن جميع الامصال التطويرية التي يجب تنفيذها هناك، ومن يتقصد منصب من هذا النوع ويشغل وظيفته بهذا المجال، فإنه لا يستطيع المبادرة أو تأييد مبادرات العامة وقائمة مشاريع كبيرة غير قانونية من تلك التي يناط به فيما بعد وقفها ومواجهة الذين يقومون بها، وكيف يكون ذلك.

مجرد اقامة هذه المستوطنة التي عرفت باسم عمونة هي عبارة عن هزيمة وفساد محسوب بتجاوزات قانونية، ويجب على المسؤول اللاحقة برئيس الخطة المحلي وكذلك جل المجلس وانهاء عمل اعضاء اللجنة المسؤولة عن التنظيم والبناء، وأن يبدأ التحقيق مع عدد من موظفي الدولة وتوقيف المتجاورين للقانون ومحاكمتهم، لأن عمونة ليست وحدها في ذلك، فمجلس بنيامين ومكتب المجلس المسؤول عن التنظيم والبناء هناك تتخذه من رؤوس القتل مكانا لها، بالاضبط في الامعان الشبهية بتلك التي اقيمت فيوز اسيتيطانية غير قانونية.

مجلس منظمة بنيامين سبق له وان صنف عمونة على

الادارة المدنية، ومرآب الدولة، وتقرير تاليا ساسون وغيرها من قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية، ومنها أكدت على ان الكثير من المستوطنات اليهودية، ومن بينها مستوطنة عمونة، هي مستوطنات غير قانونية، ومع ذلك، فإن موظفي دولة وابعاد كبيرة، يشكلون تمردا على سلطة هذا القانون، فهم ليسوا مجرد مؤيدي ايديولوجيين لاقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، بل انهم يعملون بوضوح على خرق هذا القانون، وأن المبررات الايديولوجية لذلك تزيد الأمر سوءا وتجعله أكثر فظاظة.

الشباب يستطيع تعاطي المخدرات في منزله، وقائد وحدة مكافحة المخدرات لا يستطيع المتاجرة بها حتى وإن كان من مؤيدي مشروعتها وبعوت مؤيدا للحد من النبات الاخر.

رئيس مجلس محلي أو رئيس مجلس اقليمي لا يمكن وصفه بأنه رجل عادي وسلوكه شخصي وأنه يمكنه توسيع «شرفته» في البناء دون ترخيص، وهو يفعل ايضا منصب رئيس اللجنة الخاصة بالتنظيم والبناء، وهو المسؤول عن الجهاز الخاص بالاحقة القانونية والتي توظف موظفين مدنيين يعملون على مراقبة وملاحقة البناء غير المرخص.

وكريش اينذا المجلس فهو المسؤول عن كيفية ادارة صندوق مالية المجلس وتصريف شؤونته بصورة صحيحة. على سبيل المثال، فإن المسؤول عن الشركة الحكومية الخاصة بتطوير منطقة بنيامين، يكون المسؤول المباشر عن جميع الامصال التطويرية التي يجب تنفيذها هناك، ومن يتقصد منصب من هذا النوع ويشغل وظيفته بهذا المجال، فإنه لا يستطيع المبادرة أو تأييد مبادرات العامة وقائمة مشاريع كبيرة غير قانونية من تلك التي يناط به فيما بعد وقفها ومواجهة الذين يقومون بها، وكيف يكون ذلك.

مجرد اقامة هذه المستوطنة التي عرفت باسم عمونة هي عبارة عن هزيمة وفساد محسوب بتجاوزات قانونية، ويجب على المسؤول اللاحقة برئيس الخطة المحلي وكذلك جل المجلس وانهاء عمل اعضاء اللجنة المسؤولة عن التنظيم والبناء، وأن يبدأ التحقيق مع عدد من موظفي الدولة وتوقيف المتجاورين للقانون ومحاكمتهم، لأن عمونة ليست وحدها في ذلك، فمجلس بنيامين ومكتب المجلس المسؤول عن التنظيم والبناء هناك تتخذه من رؤوس القتل مكانا لها، بالاضبط في الامعان الشبهية بتلك التي اقيمت فيوز اسيتيطانية غير قانونية.

مجلس منظمة بنيامين سبق له وان صنف عمونة على

الحميني وكاسترو في دولة حماس حماس تتجنب الاقتباس من «ميثاقها» في الحملة الانتخابية وركزت على «الرسالة الاجتماعية» دون حساب أو علاقة بالواقع



جنود الاحتلال الاسرائيلي يعقلون شبان فلسطينيين على حاجز حوزارة القريب من مدينة نابلس (رويترز)

حماس تتجنب الاقتباس من «ميثاقها» واصفاء الغموض على الرسائل الصادرة عنها، لهذا الغرض وضعت «الرسالة الاجتماعية» على رأس أجندتها وأطلقوا وعبدا شعبية جذابة من دون حساب أو علاقة بالواقع، رفع مخصصات الرفاهة والتركيز على التربية والتعليم وصحة الجمهور ومكافحة الفقر والحفاظ على حجم قوة الأمن وما الى ذلك من هنا وهناك، هذه كانت شعارات بارعة عممية، وضع السلطة الفلسطينية الفارعة موضوعيا هو في اسوأ حالاته، وأداؤها الهومي لدورها يعتمد على تدفق اموال المساعدات الخارجية التي تنفر من حماس وتتصل منها، وبالنسبة للمستثمرين الخارجيين فسويدي التعصب الديني (على شكاية المحميني) والثورة الاجتماعية (على شكاية كاسترو) التي طرحها حماس الى دفعهم للفرار من

سيفر بلوتسكو
خبير اقتصادي ومحلل استثمارات
2006/2/2 (يديعوت احرونوت)

بينما تغرق تل ابيب في نظريتها الجاهزة حول خضوع الفلسطينيين

حماس انتصرت لأن الفلسطينيين مقتنعون أن طريقها دفع اسرائيل للانسحاب وسيؤدي الى انسحابات جديدة

مع تتويج حماس على رأس الحكم يكون الجمهور الفلسطيني قد اختار عن وعي طريق الدم والعرق والدموع- ثم استمرار الحرب الراهية، على الرغم من كل ما عاشه خلال السنوات الأخيرة الصعبة قد اختار بالرغم من ذلك طريق الحرب والألم- لأنها بالنسبة له ايضا طريق للأمل والأحلام- فلا مناص من الاستنتاج بان تحقيق الأهداف القومية وكذلك المدنية في حالة حماس، يتطلب من الفلسطينيين، خلافا لاسرائيليين، تضحية كبيرة وهم مستعدون لذلك. أصبح ذلك انه بعد الفرار من غرة أفض الفلسطينيون على قناعة بان أهدافهم التي وازوحت في مكانها ستسجد في نهاية المطاف الى خطوط حزيران (يونيو) 1967، كما تحققت فتح على الأقل لفظيا.

ولبدا السبب، كان بإمكانهم لو اكتفوا بعبء الحدوث ان ينتخبوا اتباع محمود عباس، ولكن بما أنهم لا يتكفون بخطط حزيران (يونيو) ومستعدون لمواصلة الحرب الدائمة التي لا هوادة فيها حتى تحقق لهم احلامهم كاملة بإزالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطينية اسلامية كما يدعو ميثاق حماس فوق كل ارض اسرائيل، فضلوا

حماس حلت الفوز في معركتي تنتمعان باهمية مفرطة. بالنسبة لاسرائيل ايضا، في مكافحة الازهاج وفي المعركة الانتخابية، من مثك ان الانتصار في الانتخابات يرتبط بصورة صارخة بالانتصار في الحرب، إثر الصرعة الخريبن الانتخابيين التي كان لحماس دور مركزي فيها، تراجت اسرائيل وانسحبت- بصورة مخالفة تماما لرؤية الصهيونية الاساسية وهي الاستيطان المزدهر.

الفلسطينيون نظروا باستهزاء لادعاءات ارييل شارون وأتباعه بان اسرائيل لن تراجع بصورة طوعية وليس بسبب الازهاج، محمود الازهاج وسأل في الصيف الماضي اذا كانت اسرائيل انسحبت طواعية، فلماذا انتسحت الآن فقط بعد أن وجه الشعب لها ضريباتهم السياسية؟ الناخبون الفلسطينيون منحوا إذن وعن حق، الرصيد الأساسي من الانسحاب حركة حماس، ولهذا السبب، وليس بسبب الفساد في فتح- الذريعة الواهنة لأصحاب النظرية الجاهزة التي تقول ان فتح بالرغم من فسادها هي القوة المركزية في اوساط الفلسطينيين- منحوها الحكم.

القادة الفلسطينيون الميدانيون يشعرون بالعجز وأيادهم مكبلة

الجمهور الاسرائيلي يؤدي التفاوض مع حركة حماس والسياسيون سيتبعون بعد تأخر

أصبح فارغا من مضمونه منذ سنوات، والقادة الميدانيون الاسرائيليون لا يتقنون بنظرانهم من الموظفين وهم متحفظون في ذلك، أما القيادة الفلسطينية الميدانيون فيشعرون بالعجز وأن أياديهم مكبله، وهم ايضا محقون- الأمر الذي سيدحت هو أنه اذا تحققت النكته الشائعة اليوم في المناطق وتعين محمد صفيو مسؤولا عن اجهزة الأمن (هذه الأجهزة التي تخضع قانونيا للرئيس وليس للحكومة)، فسيفون لدينا فعلا من التفاوض معه.

خذوا مثالا مدنية قلقيلية، حماس فازت هناك باغلبية مطلقة في المجلس البلدي، ورئيس المجلس ايضا سجين من اتباع حماس، جهاز الارتباط والادارة المدنية الاسرائيلية لا يجريان الاصالات معه طبعها. بدلا من ذلك مما يحدثان مع موظفي البلدية الذين يعملون وفق تعليمات الشخص الذي لا يتفاوضان معه، وهذا أمر جيد- الأمر الأخير الذي نرغب فيه اسرائيل هو انهيار اجهزة الفلسطينية، الأمر الذي يخلصنا مسؤولية مصير أكثر من مليون شخص، والذين يقرب الكثير منهم أصلا من الجوع. وزير الدفاع شاؤول موفاز وجه أوامره الى الادارة المدنية والجيش لمواصلة عملهما كالمعتاد. التنسيق الأمني غير موجود أصلا، باستثناء القوى المداني الأساسية جدا- حيث سيواصل الاسرائيليون على الأغلب اعلام نظراتهم الفلسطينيين بما توجد لديهم رغبة باعلامهم به. التنسيق الأمني

عوفر شليح
كاتب دائم في الصحيفة
2006/2/2 (يديعوت احرونوت)